

جامعة صنعاء

الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

التسامح السياسي والاجتماعي في المجتمع اليمني المعاصر

(دراسة ميدانية – تحليلية)

رسـالة ماجستير مقدمة من قسم علم الاجتماع

مقدمة من الطالبة

إيمان عبد الملك حسن باصيد

إشراف

أ.د/ فؤاد عبد الجليل الصلاحي

أستاذ علم الاجتماع السياسي

1433هـ - 2012م

ملخص الرسالة بالغة العربية:

إشكالية الدراسة:

عاش المجتمع اليمني عقودا طويلة مقسما إلى شطرين، في صراعات (داخلية-داخلية) أي بين القوى الاجتماعية في المناطق الشمالية، وبين القوى الاجتماعية في المناطق الجنوبية)،(داخلية- خارجية) لتغيير النظم السياسية، الحاكمة (الإمامة- الاستعمار)، من ثم صراعات بين الشطرين ٍ(سابقاً) انتهت كل مرحلة بالمصالحة بين الطرفين حتى قيام الوحدة في 22مايو 1990م. وفي تلك الفترة حدثت تطورات(سياسية – اجتماعية- ثقافية...الخ) مثلت نقلة نوعية في مجال الصراع السياسي، الانتقال من النظم الأحادية الشطرية إلى النظام الديمقراطي. إلا أن دولة الوحدة واجهت صعوبات اعتبرت أبرز اشكالية الدراسة أهمها:

1. رفض لبعض مواد دستور دولة الوحدة.
2. رفض الآخر (الشريك الأساس في الوحدة) ثم التعامل معه تحت مظلة اللقاء المشترك، الآخر المختلف (ثقافياً – مذهبياً – دينياً).
3. الحراك الجنوبي.
4. الحرب في صعده.

أهمية الدراسة:

* تأتي أهمية الدراسة كون المجتمع اليمني يعيش تطورات سياسية تنم جميعها عن ضرورة وجود التسامح بصورة عامة والتسامح السياسي بصورة خاصة.
* تناقش الدراسة أحد مبادئ الديمقراطية التي لا تزال من القضايا التي تحتاج إلى تكريس في الوعي الاجتماعي و السياسي لتصبح جزءا من الممارسة في العلاقات الاجتماعية التي تتميز بها الأنظمة السياسية الحديثة.
* إشارة إلى دور بعض القطاعات في الجهاز الحكومي للدولة في تكريس ثقافة التسامح ونبذ التعصب و الكراهية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة الدلالات الاجتماعية للتسامح السياسي، ومعرفة أثر التطور الاجتماعي على إنتاج قيم التسامح السياسي من عدمه، ومعرفة الواقع الاجتماعي للتسامح السياسي في فترة الدراسة (90-2010م) وكذا معرفة المعوقات الاجتماعية للتسامح السياسي.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على بعض التساؤلات:

1. ما الدلالات الاجتماعية للتسامح السياسي من 1990-2010م؟
2. إلى أي مدى أثر التطور الاجتماعي والسياسي على انتاج قيم التسامح السياسي من عدمه؟
3. ما الواقع الاجتماعي للتسامح السياسي ؟.
4. ما المعوقات الاجتماعية للتسامح السياسي؟

منهجية الدراسة وأدواتها:

استخدمت الدراسة عددا من مناهج البحث العلمي منها (الوصفي- التاريخي – التحليلي المقارن– دراسة الحالة) أما عن أدوات الدراسة فقد استخدمت (استمارة الاستبيان – المقابلة).

مجالات الدراسة:

* المجال الزمني: مثلت الفترة الزمنية للدراسة (2007-2010م).
* المجال البشري: مختلف المنتمين للقوى السياسية الفاعلة (قادة – أعضاء عاديين)، بعض مؤسسات المجتمع المدني، جامعة صنعاء وبعض من الجامعات الخاصة (العلوم والتكنولوجيا - اليمنية–الوطنية) (أساتذة –عاملين– طلابا- طالبات).
* المجال الجغرافي: العاصمة صنعاء لاعتبارها تجمع (قيادات– أعضاء القوى السياسية- الجامعات الحكومية- الخاصة من مختلف المحافظات- من الحضر والريف-الجنسين، من مستويات مختلفة).

عينة الدراسة:

تضمنت العينة(250) مفردة، وزعت على جميع القوى السياسية الفاعلة (قادة- أعضاء) مؤسسات المجتمع المدني، الجامعات الحكومية، الخاصة (أساتذة – عاملين – طلابا – طالبات).

**نوع الدراسة:**

تعد الدراسة (تحليلية)

**تقسيم الدراسة:**

تتضمن الدراسة ثمانية فصول الفصل الأول: يتضمن الإطار النظري للدراسة (مفاهيم، اتجاهات نظرية) ، الفصل الثاني طبيعة التسامح السياسي (نشأته، التسامح بالفكر، حدود التسامح) الفصل الثالث: الأوضاع السياسية وتأثيرها على مفهوم التسامح، الفصل الرابع: آليه الصراع السياسي في دولة الوحدة. الفصل الخامس: الدراسة الميدانية(1) كما عكستها استمارة الاستبيان، الفصل السادس: الدراسة الميدانية(2) كما عكستها المقابلات، الفصل السابع: نظري إلا أنه استكمال للدراسة الميدانية بعنوان حالات اللاتسامح، الفصل الثامن :النتائج و التوصيات.

نتائج الدراسة:

**أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

1. هناك وعي بأهمية الاختلاف بالرأي لنصل للتنوع والتعدد.
2. يعد الحوار بين الأطراف المختلفة و الآلية الوحيدة التي تساعد على حل الأزمات السياسية في اليمن.
3. يتطلب تحقيق التسامح السياسي القبول بالتداول السلمي للسلطة.
4. هناك تأثير سلبي في فترة التسامح السياسي من حيث تزايد المشكلات الاجتماعية.
5. ساعدت المشكلات(خروج البعض عن القانون – نهب أراضي المواطنين...وغيرها)المتزايدة على عدم الاستقرار السياسي.
6. تتجه الصراعات(الداخلية – الداخلية) دائماً إلى مصلحة الخارجين عن القانون والتي تفيد بشكل أو بآخر قوى خارجية.
7. نستطيع تجنب المشكلات التي تحدث في اليمن(الخروج عن القانون-نهب الأراضي –الفساد-الغلاء) لكن عند تجاهلها أو استصغارها يؤدي إلى اتساعها بالتالي لا نستطيع حلها أو حتى مواجهتها.
8. يصعب الوصول لحلول للمشكلات بسبب تعصب كل جهة برأيها وعدم تنازل بعضهم لبعضهم الآخر.
9. اعتبرت الاعتصامات الأسلوب الأمثل للاعتراضات السلمية على تصرفات الدولة.
10. تقتصر القوى السياسية على الحوار مع الأطراف الأخرى لحل المشكلات وقيامهم بعمل ندوات تدعم ثقافة التسامح.
11. تنفرد الدولة بحل المشكلات التي تواجهها البلاد لاعتبارها تمثل النظام السياسي الحاكم ومن مسئوليته تحمل تلك الأعباء و تعتقد أن الحلول التي تقدمها هي الأفضل، وتشرك معها القوى المتحالفة معها فقط.
12. تتطلب القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني قوانين تدعم حريتها ولا تقيدها.
13. تساعد حرية الرأي والتعبير على عملية الإصلاح السياسي.
14. إن أهم المعوقات الاجتماعية للتسامح السياسي التعصب، الفساد، غياب ثقافة التسامح.
15. ساعدت الخطابات الدينية المتطرفة على غياب التسامح السياسي مما أدى لظهور عمليات (محاولة اغتيال،اغتيالات ... الخ).
16. اندماج الدين بالصراعات السياسية يعقد الأمور أكثر و تخلط الأوراق ويصعب تفكيكها.
17. تشير الصراعات في اليمن إلى تعقد الأمور وأن كل صراع يحدث يكون اعنف من السابق فتأخذ الصراعات شكلاً مختلفاً وأعقد من السابق.

توصيات الدراسة:

**توصلت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها:**

1. عمل دراسة لقياس لمستوى التسامح بين القوى السياسية (داخل الحزب) بالنسبة لمتغيرات (المركز القيادي، المستوى التعليمي، المكانة الاجتماعية، النوع، العمر ، لمعرفة مستوى التسامح بين الأحزاب والقوى السياسية).
2. عمل دراسة لقياس لمستوى التسامح بين القوى السياسية المختلفة لمتغيرات (المركز القيادي، المستوى التعليمي، النوع).
3. عمل دراسة لقياس لمستوى التسامح بين مؤسسات المجتمع المدني لمتغير (المستوى التعليمي، المركز القيادي، النوع، العمر).
4. عمل دراسة لقياس لمستوى التسامح بين بعض المحافظات بالنسبة لمتغير (النوع، المكانة الاجتماعية، الإقامة، المستوى الاقتصادي، المركز السياسي، المستوى التعليمي، العمر).
5. ضرورة تنازل بعض القوى السياسية لبعضها الآخر لإعادة إنتاج الوعي السياسي و المجتمعي و حتى نستطيع تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.
6. ضرورة الفصل بين الانتماء الحزبي، العمل الحزبي، العمل في الجهاز الحكومي للدولة.
7. اعطاء مجلس الشورى صلاحيات للقيادة بعد إعادة هيكلته ليتكون من جميع القوى والاتجاهات السياسية، المستقلين من الجنسين، من جميع محافظات الجمهورية.
8. لابد من نشر ثقافة التسامح حتى نتخلص من التعصب بجميع مستوياته.
9. على وزارة الأوقاف والإرشاد تحديد شروط معينة لخطباء المساجد والقائمين عليها وتحميلهم مسئولية مخالفة ذلك كما عليها إغلاق أو فتح ما يسمى بالغرف المغلقة داخل المسجد.

المقدمة:

عاش المجتمع اليمني صراعات سياسية منذ ما قبل قيام دولة الوحدة عام 1990م وما بعدها و رغم ذلك إلا أن الطابع العام في الحياة الاجتماعية في اليمن اتسم بالتسامح النسبي من حيث تعايش مختلف (الفئات– شرائح– ثقافات– مذاهب إسلامية – أقلية دينية) اجتماعية وتعايش جميعهم بسلام دون مشاكل في التاريخ الاجتماعي اليمني. وفي تلك الأثناء حدثت صراعات من أجل تغيير الأنظمة(الإمامة، الاستعمار) ومنذ العام 1990م حدثت تطورات (سياسية – اجتماعية – ثقافية ...الخ) تشير جميعها إلى أهمية التسامح وما قام عليه المجتمع اليمني عند قيام الوحدة أملى اليمنيون بالانتقال من الحياة الفردية إلى قبول التعايش في ظل الاختلاف مهما كان، لكن (وجود النزعة الفردية الرافضة للآخر، اعتقاد كل طرف انه يمتلك الحقيقة المطلقة وأنه على صواب و أن غيره على خطأ وإصدار أحكام مطلقة واتخاذ مواقف حدية، رفض الآخر مهما كان...إلخ) كل ذلك جعل اليمن يدخل بأزمات سياسية متتالية أساسها التعصب ورفض الآخر المختلف، ومع قيام دولة الوحدة تطلب ذلك نظاماً سياسياً يضمن الحقوق (السياسية،المدنية). ليعكس أهم المطالب الاجتماعية (العدل و المساواة...وغيرها) بين جميع أفراد المجتمع ومن الجنسين في الحضر والريف.إلا أن ذلك واجه رفضا معلنا منذ تلك الفترة، فما قامت الوحدة إلا وهناك من يرفضها مسبقا، فاستخدمت ثنائية(الرفض، القبول) في ذلك الحين. من هنا نسعى إلى محاولة تحليل الأوضاع السياسية في دولة الوحدة مقارنة بما قبلها، وتوضيح تأثيرها على مفهوم التسامح من خلال تحليل سوسيولوجي لها، والتي اتسمت بالصراع السياسي في ظل وجود مؤشرات التسامح السياسي التي تتضح من خلال معاني المفهوم بصورته العامة (التسامح السياسي) بصورة خاصة وانطباقه على الواقع الاجتماعي ومحاولة توضيح آلية الصراع السياسي في دولة الوحدة الممنوع ممارستها علنيا قبل قيام الوحدة ، وممارسته أنشطتها علنيا منذ قيام الوحدة عند أغلبها، بالتالي نسعى لوصف الواقع الاجتماعي للتسامح السياسي من خلال الدراسة الميدانية عبر استمارة الاستبيان، من ثم التعرف على المعوقات الاجتماعية للتسامح السياسي في دولة الوحدة من خلال مناقشة بعض القضايا ذات العلاقة المباشرة بمفهوم (التعصب). مع بعض ممثلين القوى السياسية، بعض من مؤسسات المجتمع المدني، بعض من المثقفين، بعض من الشخصيات الاجتماعية و السياسية وذلك حتى نستطيع وضع الحلول والمقترحات لحل المشكلة أو الحد منها.

**نتائج المقابلات:**

* حاول جميع أفراد عينة المقابلة إعطاء تعريف محدد للمفهوم. كلا حسب الاتجاه السياسي و تخصصهم العلمي و تخصص مؤسسات المجتمع المدني. و اقترب بعضهم من التعريف الصحيح للمفهوم . رغم المستوى العلمي (جامعي فما فوق ) ولم يعتبر المفهوم ذو أهمية لديهم على الرغم أنه يعد أحد آليات الخروج من الأزمات السياسية المتتالية.
* تعد العلاقة داخل الحزب الواحد بين بعضهم البعض، العلاقة بين الأحزاب بين بعضها الآخر أهم قضايا التسامح السياسي باعتباره قضية سياسية و حتى تتضح العلاقة خاصة بين الأحزاب يعني ذلك أن هناك ثقافة الحوار المطلب السياسي من بعض القوى السياسية. اتجاه المجتمع و ليس اتجاه القوى السياسية الأخرى فحسب . أما مؤسسة المجتمع المدني فقد توصلت إلى اعتبار القضايا الثقافية هي قضايا التسامح أهمها قبول الآخر أي أنها اعتبرت قبول الآخر المعروف مسبقا بأحد معاني المفهوم أهم قضايا التسامح ، أما بعض المستقلين ، بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية اتفقت حول القضية السياسية وهي الاعتراف بالأزمات السياسية في المجتمع اليمني أما بعض من المثقفين اعتبر السلطة و آلية الوصول إليها أهم القضايا .
* تعد الديمقراطية بمضمونها آلية تحقيق التسامح السياسي و من خلال مبادئها نستطيع تحقيق (الوعي السياسي، الحوار، التداول السلمي للسلطة، تفكيك منظومة التعصب ، تحسين الموقف من الفئات المهشمة و إدماجها في الحياة العامة ، أي يتطلب الأمر حدوث حراك اجتماعي سياسي ومن ثم تتشكل السلطة التي من أهم وظائفها الحماية من الصراعات الداخلية ، الاعتداءات الخارجية . كما عليها تحقيق المطالب الاجتماعي أهمها العدل و المساواة.
* لعب الخطاب الديني دور في تحديد اتجاه واحد فقط للحياة السياسية و تكريس لثقافة الثأر السياسي ، ثقافة الكراهية من خلال استخدامه ثنائية (الرفض ،القبول) . حسب المصلحة السياسية، المعروفة مسبقا مصلحة سياسية بعيدة المدى (السلطة). ولذلك يتطلب الخطاب الديني الوعي به مهما كان اتجاهه ، ففي ظل غياب الأخير يصبح الخطاب الديني المتطرف آلية لتحقيق أهداف بعيدة المدى .كما يعمل على تكريس ثقافة الكراهية ، المناطقية ، اتخاذ أحكام حدية .
* يمثل التعصب عماد الأزمات السياسية في حياة المجتمعات عامه لا سيما المجتمع اليمني مجتمع يتسم بالولاء للقبيلة ، تجمع الحياة الاجتماعية و السياسية ثلاثية (القبيلة – الدين – السياسة)و أهم أسبابه المصلحة الشخصية، المناطقية ، الحزبية بدون الوعي بها ، وبمخاطرها بالمستقبل البعيد.
* \* تمثلت مبررات التعصب بنوع التعبئة الثقافية في واقع اجتماعي يفتقر للوعي المجتمعي ن السياسي فيغلب تحقيق مصالح شخصية و إقصاء المصلحة العامة ، فنوع التعبئة تغيب إدارة الخلاف بالتالي يظهر التعصب بجوانبه المختلفة.
* \* إن أهم الشروط الأزمة لتحقيق مناخ سياسي يقبل باختلاف الرأي و الاعتقاد الاهتمام برفع مستوى الوعي المجتمعي حتى يستطيع الأفراد العاديين المشاركة في الحياة السياسية بصورة اعتيادية ، يصبحوا المحرك الفاعل لتحقيق المطالب الاجتماعية (العدل و المساواة).

ثانياً: توصيات الدراسة:

يعيش المجتمع اليمني تطورات ( سياسية متصارعة تشير جمعيها إلى ضرورة وجود التسامح بشكله العام ( وبكل معانيه وأدواره في الحياة السياسية ) والسياسي بشكله الخاص حتى يتعايش الجميع بسلام،ويعد التسامح السياسي أحد مبادئ الديمقراطية التي تتميز بها الأنظمة السياسية الحديثة لتضمن الحقوق السياسية والمدنية المتعاهد بها ضمن ميثاق الأمم المتحدة.وعادة ما تنتهي الدراسة إلى بعض المقترحات حتى نتمكن من تجاوز إشكاليتنا أو الحد منها في رفض الآخر المختلف مهما كان اختلافه كما يلي :

1. لا يزال موضوع التسامح السياسي والاجتماعي بحاجة إلى مزيد من الدراسات بمجالاته المختلفة لتوضيح إشكاليات رفض الآخر، العلاقة بين الأنا والآخر(الديني، المذهبي...الخ) الذي يشير إليه بعض الباحثين وكذا السياق التاريخي العام بتعايشهم جميعاً مع بعضهم البعض بسلام وبدون إشكاليات، إلا أن الصراعات التي حدثت في الفترة الأخيرة من رفض الأنا للآخر (المختلف مهما كان ) تدعو لمعرفة جدية في توضيح العلاقة بينهما وكيف كانت الحياة تسير بينهما، سلبياتها وإيجابياتها، من ناحية سوسيولوجية، وكيف يتوقع أن تكون مستقبلياً . كما يتطلب الأمر عمل قياس لمستوى التسامح بين القوى السياسي (داخل الحزب) بالنسبة لمتغيرات (المركز القيادي، المستوى التعليمي، المكانة الاجتماعية، النوع، العمر) لمعرفة مستوى التسامح داخل الحزب الواحد.
2. عمل قياس لمستوى التسامح بين مؤسسات المجتمع المدني لمتغير (المستوى التعليمي، المركز القيادي، النوع، العمر).
3. عمل قياس لمستوى التسامح بين مؤسسات المجتمع المدني لمتغير (المستوى التعليمي، المركز القيادي، النوع، العمر).
4. عمل قياس لمستوى التسامح بين بعض المحافظات بالنسبة لمتغير (النوع، المكانة الاجتماعية، الإقامة، المستوى الاقتصادي، المركز السياسي، المستوى التعليمي، العمر).
5. دعوة الجهاز الحكومي للدولة للاستفادة من مختلف الدراسات في المجالات عامة والدراسات التي تقدم حلولا للإشكاليات التي تواجه البلاد حتى تحد منها. إلا أننا لا نلمس اهتمام الجهاز الحكومي في مختلف الدراسات رغم وجود جائزة رئاسية سنوية لذلك إلا أنها لا تستفيد منها وأهم تلك الدراسات دراسة (صالح بآصرة ، عبد القادر هلال) وانتهت بوجود خمسة عشر متنفذاً من يتطلب إبعادهم ومحاسبتهم حول نهب الأراضي في المحافظات الجنوبية وتجعلها جزءا من حلول المشكلات التي تواجهها البلد ، وكذا الدراسات التي تعالج مشكلات الصراع السياسي بأشكاله المختلفة، وأيضاً الاستفادة من تقارير منظمات المجتمع المدني مثل تقرير حالة التسامح للعام 2008م. لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني .
6. طالما وأن الصراعات ترتكز على السلطة ومنها تمت عملية الازدواج ليؤدي إلى التعصب الذي أدى إلى أعمال عنف دامية، فعلى الجهاز الحكومي للدولة ممثلة في وزارة الإعلام والهيئة العامة للتوعية بالمساهمة للتوعية بأهمية ثقافة التسامح ودورها في الحياة الاجتماعية ،السياسية وكذا على وسائل الإعلام الأهلية المساهمة في ذلك أيضا بدلا عن المهترات لبعضها البعض.
7. طالما وأن الصراعات التي حدثت هدفها الأساس السلطة، فلا بد من التنازل لبعضنا البعض من خلال عملية التداول السلمي للسلطة وأن تصدق جميع القوى السياسية النوايا لإخراج البلاد من الأزمة السياسية الراهنة التي قد تؤدي إلى صراعات دامية أكثر عنفاً من سابقتها، وبآليات وأشكال مختلفة بمعنى آخر لا بد من تنازل المؤتمر الشعبي العام من السلطة لدورتين انتخابيتين للشريك الأساسي في دولة الوحدة (الحزب الاشتراكي اليمني) لاعتبار ذلك من حقوقه الأساسية ولأنه قدم ( دولة ،أرضا ، ثروة ، جيشا ، موقعا استراتيجيا ) ودورة انتخابية للتجمع اليمني للإصلاح لاعتبار أنه شريك ( قديم ، حديث ، معاصر ) شارك في السلطة وإن اختلفت التسميات منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م حتى 1995م ثم شريك في المعارضة مع من رفضه مسبقاً. و ذلك حتى تتم إعادة إنتاج الوعي المجتمعي، السياسي بعدها يتم التقدم للانتخابات الرئاسية كل حسب برنامجه الانتخابي ويكون ذلك تطبيقاً لمبدأ التسامح السياسي القائم على أساس القبول بالآخر.
8. ضرورة الفصل بين العمل الحزبي والعمل في الجهاز الحكومي للدولة، وأيضاً الفصل بين السلطـات ( التشريعيـة، التنفيذية، القضائية ) وكذا الفصل بين وظائف عمل المؤسسات ( التربوية، الإعلامية، الدينية ).
9. ضرورة السماح بحرية الرأي والتعبير خاصة في مجالات الدراسات الإبداعية في تحليل النصوص الدينية.

10-ضرورة استكمال ما بدأته قيادة دولة الجنوب ( سابقاً ) ( الإخضاع التدريجي لقبائل المحافظات الشمالية كما هو حدث في المحافظات الجنوبية ) حتى لا تكون هناك قوى تقليدية تمارس سلطتها ضد الدولة ، وإعادة الملكية في المحافظات الجنوبية بتعويض المتضررين في المحافظات الشمالية كما يتم عمل خطط استراتيجية بمراحل متقاربة لإخضاع القبيلة في المحافظات الشمالية لسلطة الدولة.

11-لا بد من إعطاء مجلس الشورى صلاحيات قيادية بعد إعادة هيكلته وإعادة أعضائه ليتكون من جميع القوى والاتجاهات السياسية ومن فئات عمرية مختلفة تشمل،الجنسين ليحق له تولي السلطة في حال حدوث أزمة سياسية تؤدي إلى نشوب صراع خاصة إن كان الصراع يتجه نحو السلطة فيصبح لمجلس الشورى تولي قيـادة الدولة لاعتبارات عديدة أهمها أنه يتضمن جميع القوى السياسية باتجاهاتها المختلفة ، ولأنهم جميعاً فئات عمرية مختلفة، أي أنهم من لهم تجارب عديدة في الحياة السياسية بمراحلها المختلفة ويتميزون بعدم اتخاذ قرارات مستعجلة، أي تغلب عليهم العقلانية ويفصلون بين الانتماء الحزبي والعمل السياسي ويكون تكويـن مجلس الشورى بناء على ترشيح كل حزب سـياسي لبعـض من قيـاداته وفـق شـروط ( علمية ، عمرية ، كفاءة ) كما يتضمن مجلس الشورى عددا من المسـتقلين والتي ترشحهم الحكومة ممثـلة ((بمجلس الوزراء ، البرلمان ، رئيس الجمهورية )) ضمن قواعد ومبادئ، ويكونون ذوي كفاءة ، ومن كلا الجنسين .

12-تقليص العدد الكلي للأحزاب بدون أي فرض دستوري أو حكومي. إلا من خلال الاستفادة من تجربة(( اللقاء المشترك )) وجميع قوى الإسلام السياسي المعترف بها قانون ولها تصريح دستوري، ولها فاعليتها في الساحة السياسية وكذا الجماعات الإسلام الناشئة حديثاً مثل جماعة الشباب المؤمن ( الحوثية ) التي أثبتت وجودها وعلى الجميع القبول بالآخر ، وأثبتت وجودها سياسياً وفرضت نفسها ولاعتبارات عديدة منها حقها الدستوري في الإعلان عن نفسها كحزب سياسي فاعل، ولها الحق في الإعلان والعمل على مبادئ وأسس تحددها لنفسها لتسير عليه في عملها السياسي . و باعتبار التجمع اليمني للإصلاح أكبر قوى الإسلام السياسي في اليمن فإن عليه الاستفادة من تجربة اللقاء المشترك كما قلنا سابقاً بين الخصوم السياسيين وحتى لا يكون هناك تمييز  
( طائفي، ديني ) فاتحاد جميع قوى الإسلام السياسي بحزب واحد. حتى يستطيع الأفراد العاديون التمييز أكثر بين العمل الحزبي، آلياته و الانتماء المذهبي.

13-لا بد من نشر ثقافة التسامح حتى نتخلص من التعصب ولا يتطور إلى العنف فعلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، السياسية ( الفاعلة أن تكثف حضورها باتجاه القضاء على أشكال التعصب المؤدية للعنف وعلى الحكومة معالجة المشكلات الاجتماعية أهمها (البطالة ، الفقر) خاصة وأن أغلب من يعانون من تلك المشكلات هم فئة الشباب وهم من يواجهون تحديات لجذبهم لأعمال العنف بأشكاله المختلفة، لذا لا بد من عمل خطط استراتيجية طويلة المدى لتحسين الأوضاع الاقتصادية والجدية في تنفيذها، تستمر عملية التنفيذ حتى عند تغيير كل دورة رئاسية .

14-على الهيئة الوطنية للتوعية القيام بدورها في توعية المجتمع بجميع شرائحه في الحضر والريف، وللجنسين دون استثناء بأهمية التسامح ، والتخلص من التطرف وتوضيح معناه وآثاره السلبية والتوعية حول كيفية جذب فئة الشباب للتطرف سواءً كان بعمل ( درامي ، مسرحي ) مثلاً ندوات توعوية ... الخ . وأيضاً تخصيص وسائل إعلام خاصة بالهيئة حتى تستطيع القيام بوظائفها. و عليها أيضاً القيام بتصحيح المفاهيم ونشرها بين الشرائح، و الفئات الاجتماعية المختلفة، والترويج للقبول بالنقد والمشاركة لجميع أفراد المجتمع على تقبل ثقافة التسامح بدلاً عن ثقافة العنف والقوة.

15-على وزارة الأوقاف والإرشاد تحديد شروط معينة لخطباء المساجد والقائمين عليها وتحملهم مسؤولية المخالفات و شروط الخطيب ، كما عليها إغلاق أو فتح ما يسمى بالغرف المغلقة داخل المساجد والتي تجمع أشخاصا معينين لهم علاقة بأعمال العنف .إن الصراع في صعدة استمر لفترات طويلة ويعني ذلك أن الطرفين المتصارعين متقاربون في الكفاءة و ليسوا متساويي الكفاءة بمعنى أن الفرق بينهما بسيط فأحدهما يتفوق على الآخر بالقوة الجوية بينما الآخر يتفوق على الأول بالقوة الفكرية و السلاح الأرضي،متكافئون من حيث القوة الأرضية و من الأخيرة تفرض الأنثروبولوجيا العسكرية لتحليل عوامل الصراع ، لعمل خطط مستقبلية لتجنب طول مثل تلك الصراعات. وأن هناك عوامل غير معروفة، أن الصراع يتطلب وثائق من الجانبين لنستطيع التحليل بصورة أكثر دقة إلى جانب استخدام أداة المقابلة غير المباشرة مع الطرفين حتى نستطيع الوصول لصورة أكثر وضوحا عما حدث كما يدل طول فترة الصراع في صعدة على وجود جيش مدرب على استخدام الأسلحة المختلفة لكن تضعف معرفته بالجانب الإيكولوجي للمنطقة لذا فعلى المؤسسة العسكرية عمل رحلات دورية للجنود لتعرفتهم بالجانب الايكولوجي للبلاد حتى تكون هناك خطط مستقبلية لمواجهة أي تمرد على أي مستوى .



SANA'A UNEVERSITY

HIGH STUDIES & SCIENTIFIC RESEARCH

College of Arts

Section of Science of sociology

The political and Social Tolerance In The Contemporary Yemeni Society

A brief of letter Analnyzes & Field Study

Presented b y Student :

Iman Abdul malek Hasn Bassied

A letter

Supervised by

Prof, Dr, Fouad Abdul galeel Al salahi

Prof of : Political Sociology

2012

Problematic Study:

The Yemeni community lived for long decades divided to two parts, in the conflict (internal - internal) between the social forces in the northern regions, between social forces in the southern regions), (internal - external) to change the ruling political systems, (Imamate & colonialism), then a conflicts between two parts (formerly) each conflict/ phase ended by a reconciliation between the 2 parts till announced officially about the political and social tolerance in May 22, 1990. In that period, a developments (political - social - cultural, etc.)happened, represented a quantity transition in the field of political conflict, the transition from unilateralism systems of the democratic system.

The Constitution of the State guarantee ​​appropriate values to build a liberal system, the most important is (liberty, equality, equal citizenship, the right of different opinion, etc.). However, the unification state faced difficulties such as:   
1 - Refusal of some articles of the Constitution state unit.   
2 – Refusal the other (partner base in the unification), then deal with it under the umbrella of the Joint Meeting, the other differ(creed - culture-religion )

(culturally - ideologically – religiously ).   
3 - Southern dynamic   
4 - the war in Saada.

The importance of the study:

The importance of the study, that the Yemeni society lives political developments express all the necessity of availability for tolerance value in general, political tolerance in particular. Although the period of the Unification on May 22, 1990 gives an explanation of the meaning of political and social tolerance with it various meaning, but we find absence of such significance in the reality of political life, the continued refusal from some of the social forces (the political Islam forces) to some other social forces like minorities (intellectual, creed, religious).

The important is increased when a reconciliation done between social and political forces which differ, politically (Islah Party, the Yemeni Socialist Party) under the umbrella of the Joint Meeting, one of the images of political & social tolerance and continuous refusal from some social forces (forces of political Islam) to the other, whether (political - ideological - - social - religious - creed, etc.).

The study discuses one the democratic principles, that are still as issues that need to be devoted to social and political awareness to become part of the practice in social relations that are characterized by modern political systems, also to establish a political system that ensures political and civil rights. 

Objective of the study:

The study aims to identify the social implications of political tolerance, to know the impact of social development to produce the political values ​​of tolerance or not, to knowledge the social reality of political tolerance in the study period(1990-2010), as well as to knowledge of social constraints of political tolerance.   
  
Questions of the study:

The study seeks to answer some questions, including:   
1 - What social connotations of the political tolerance in a period of political tolerance?   
2 - to what extent the social and political development impact on the production values ​​of political tolerance or not?   
3 - What is the social reality of political tolerance in a period of political tolerance (90-2010).   
4 - What are the social obstacles of the political tolerance?

Study methodology and tools:

The study used a number of methods of scientific research, including (descriptive - historical - comparative analytical) The study used three tools essential tools (questionnaire - interview - case study).   
Areas of the study:

- Time: represented the time period of the study (2007-2010).   
- The human sphere: various persons, actors belonging to the active political forces (leaders - members), some civil society institutions, the University of Sana'a and some of the private universities (Science and Technology –Al- Yemenia – National(Alwatania) (professors - workers - students).   
- Geographical area : the capital municipality Sana'a ,considering a gathering of (leaders - members of the political forces – public& private universities - from the various governorates - from urban and rural areas - gender, of different levels).

The study sample:   
The sample included (260) Single, distributed to all active political forces (leaders - members ) institutions of civil society, public & private universities, (professors - workers - students ).

Type of study:

The study is (descriptive - analytical)

Division of the study: 

The study includes two parts (theoretical & field side) Part I contains four chapters, two chapters on tolerance in general, two special chapters about Yemen, the first chapter: includes the theoretical framework for the study (concepts, trends theory), Chapter II, nature of political tolerance (inception, tolerance by though, limits of tolerance), Chapter III: the political situation and its impact on the concept of tolerance, Chapter IV: mechanism of the political conflict in the unification state. The side of the field study includes two chapters: Chapter V: The field study as reflected in the form of a questionnaire, Chapter VI: The field study also reflected the interviews, Chapter VII: theoretical side but it is complete field study titled ; cases of no tolerance, Chapter VIII: Results and recommendations.

Difficulties of the study:

Difficulties study focused on the lack of scientific material, some said that the researcher belong to a political party , she is working against the national interest, while others felt that the researcher is working with foreign powers against the interest of Yemen. Although the researcher does not belong to any political party, and non-employee (codified unemployment) to operate to benefit of a specific destination.

Results of the study:

The most important findings of the study:   
1 - There is awareness of the importance of the difference of opinion to reach the diversity and pluralism.   
2 - The dialogue between the various parties considered the only mechanism that helps to resolve the political crisis.   
3 - The dialogue includes all the various parties, especially when there is political pluralism, difference, diversity (social - cultural - political, etc.)   
4 - political tolerance requiring acceptance peaceful transformation of power   
5 - There is a negative impact in the period of political tolerance where is the increasing the political problems.   
6 - The increasing problems helped for political instability   
7 – The conflicts always going toward (internal - internal) the interest of outlaws, that benefit in one way or another out of law forces.   
8 - We can avoid the problems that occur in Yemen, but when ignored or diminish it lead to expansion therefore can' not be resolved or even faced.   
9 –It's hard to reach solutions for problems because of intolerance every side by opinion and not compromise some of them to others.   
10 - The strike considered an ideal method for peaceful objections to the actions of the state.   
11 - The political powers are limited to dialogue with other parties to resolve the problems and doing seminars to supports tolerance culture.   
12 - The state is the only dealing to resolve the problems facing the country ,considered represents the ruling political system and it responsibility bear such burdens and believes that the solutions and offered the best and only engage with it the allied forces.   
13 –The political forces and civil society organizations require laws supporting it freedom and not restricted.   
14 - Freedom of opinion and expression helps on the process of political reform.   
15 - The most important social constraints of political tolerance is intolerance, corruption, the absence of a culture of tolerance.   
16 – The extremist religious discourses, speeches helped on the absence of political tolerance which led to the appearance of (attempted assassination, killing, etc.).   
17 - The integration of religion in political conflicts complicate matters more, mixed issues and difficult to disband.   
18 -The conflicts in Yemen - indicate to complicate the issues, and that when happens be more violence than the past ,so the conflict takes as form a different and more complex than before.

The recommendations of the study:

The study got a number of recommendations including:   
1 – Make a measurement for level of tolerance among political forces (within the party) for variables ( leadership position, educational level, social status, gender, age, ) to know the level of tolerance among political parties and political forces).   
2 - Make a measurement for level of tolerance among the various political forces to the variables (leadership position, educational level, , gender).   
3 - Make a measurement for the level of tolerance among the institutions of civil society to the variable (level of education, leadership position, gender, age).   
4 – Make a measurement for the level of tolerance among some governorates for a variable (gender, social status, residence, economic level, political position, educational level, age).   
5 - The necessity of condescend from some political forces to the other to reproduce political awareness and community so that we can achieve the principle of peaceful transformation of power.   
6 – The necessity of separation between party affiliation, party work, work in the government body of the state.   
7 - give powers to the Shura Council authorization for leading after it re structure to consists from all political forces and trends, independent of both men & women, from all the governorates of the Republic.   
8 – Must be publish the culture of tolerance in order to get rid of intolerance in all levels.   
9 - Call anthropologists military to study the reasons for the persistence of the conflict in Saada governorates for six stages and to find out the influence of creed thought along conflict or limit it.   
10 - The Ministry of Endowments and Guidance should determine certain conditions for mosques preachers and those who made it and hold them responsible for disagree of that as closing or opening of the so-closed room inside the mosque. 

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **م** | **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
|  | **إهداء** |  |
|  | **شكر و عرفان** |  |
|  | **مقدمة الدراسة و منهجيتها** | **أ-ي** |
|  | **ملخص الرسالة باللغة العربية** |  |
|  | **الفصل الأول**  **الإطار النظري للدراسة** | **1-34** |
|  | **أولا: تحديد المفاهيم** | 2 |
| **1-** | **المفاهيم الأساسية** | 2 |
|  | التسامح | 2 |
|  | التسامح الاجتماعي | 6 |
| **ج-** | التسامح السياسي | 8 |
| **2-** | **مفاهيم ذات صلة** | 12 |
|  | التعصب | 12 |
|  | الصراع | 16 |
|  | **ثانيا : النظرية الاجتماعية المفسرة للتسامح السياسي** | 18 |
|  | **ثالثا: الدراسات السابقة** | 23 |
|  | **الفصل الثاني**  **الطبيعة الاجتماعية التسامح السياسي** | 35-61 |
|  | **أولا : نشأة التسامح** | 36 |
|  | **ثانيا : التسامح بالفكر** | 38 |
|  | التسامح بالفكر العربي | 39 |
|  | التسامح بالفكر الغربي | 44 |
|  | **ثالثا : حدود التسامح** | 52 |
|  | دور المؤسسات السياسية في خلق التسامح | 52 |
|  | دور المؤسسات الدينية في خلق التسامح | 55 |
|  | **الفصل الثالث**  **الأوضاع السياسية و تأثيرها على مفهوم التسامح** | 62-95 |
|  | **أولا: نبذة تاريخية** | 63 |
|  | **المرحلة الشطرية** | 65 |
|  | **الشطر الشمالي (سابقا)** | 65 |
|  | فترة الستينيات | 65 |
|  | فترة السبعينيات | 67 |
|  | فترة الثمانينيات | 68 |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **م** | **الموضوع** | الصفحة |
|  | **الشطر الجنوبي (سابقا)** | 70 |
|  | فترة الستينيات | 71 |
|  | فترة السبعينيات | 73 |
|  | فترة الثمانينيات | 74 |
|  | **أوجه الشبه و الاختلاف خلال المرحلة الشطرية** | 76 |
|  | أوجه الشبه | 76 |
|  | أوجه الاختلاف | 77 |
|  | **ثانيا:الظروف السياسية خلال العقدين من دولة الوحدة** | 78 |
|  | المرحلة الأولى (1990 – 2000)م | 78 |
|  | المرحلة الثانية (2000- 2010 )م | 88 |
|  | **ثالثا :عوامل الصراع** | 92 |
|  | التعصب | 92 |
|  | الإندماج | 94 |
|  | السلطة | 95 |
|  | **الفصل الرابع**  **آلية الصراع السياسي في دولة الوحدة و تأثيرها على**  **التسامح السياسي** | 96- 118 |
|  | **أولا : دور مؤسسات المجتمع المدني بآلية الصراع السياسي في دولة الوحدة** | 97 |
| 1- | دور (النقابات –الاتحادات- الجمعيات ) | 97 |
| 2- | دور الأحزاب | 101 |
|  | **ثانيا: دور الخطاب الديني بآلية الصراع السياسي في دولة الوحدة** | 103 |
|  | نقد الخطاب الديني | 108 |
|  | **ثالثا :دور الخطاب الإعلامي بآلية الصراع السياسي في دولة الوحدة** | 111 |
|  | **الفصل الخامس**  **الدراسة الميدانية (1)** | 118-162 |
|  | **أولا : الخصائص الاجتماعية العامة لعينة الدراسة** | 121 |
|  | نوع عينة الدراسة | 121 |
|  | الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة | 122 |
|  | بعض الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة و فقا لمتغير النوع | 126 |
|  | **ثانيا: الدلالات الاجتماعية للتسامح السياسي** | 130 |
|  | **ثالثا: التطور الاجتماعي للتسامح السياسي** | 134 |
|  | **رابعا: الواقع الاجتماعي للتسامح السياسي** | 146 |
|  | **خامسا: المعوقات الاجتماعية للتسامح السياسي** | 153 |
|  | **الفصل السادس**  **الدراسة الميدانية (2)** | 163- 206 |
|  | **أولا: الخصائص الاجتماعية و السياسية لأفراد عينة المقابلة** | 165 |
| 1- | نوع افراد عينة المقابلة | 165 |
| 2- | نوع عينة المقابلة و فقا لمتغير المستوى التعليمي | 166 |
| 3- | المركز القيادي للقوى السياسية و فقا لمتغير المستوى التعليمي | 167 |
|  | المركز القيادي لممثلي بعض مؤسسات المجتمع المدني و فقا لمتغير المستوى التعليمي | 168 |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **م** | **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
|  | **ثانيا: معرفة أفراد عينة المقابلة بالتسامح السياسي كمفهوم** | **169** |
|  | معرفة التسامح السياسي عند الأحزاب كمفهوم | **169** |
|  | معرفة التسامح السياسي عند بعض مؤسسات المجتمع المدني كمفهوم | **172** |
|  | معرفة التسامح السياسي عند بعض المستقلين كمفهوم | **174** |
|  | معرفة التسامح السياسي عند بعض المثقفين كمفهوم | **174** |
|  | معرفة التسامح السياسي عند بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية كمفهوم | **174** |
|  | **ثالثا: رؤية أفراد عينة المقابلة للتسامح السياسي باعتباره قضية سياسية** | **175** |
|  | التسامح السياسي باعتباره قضية سياسية عند الأحزاب | **175** |
|  | التسامح السياسي باعتباره قضية سياسية عند بعض مؤسسات المجتمع المدني | **178** |
|  | التسامح السياسي باعتباره قضية سياسية عند بعض المستقلين | **180** |
|  | التسامح السياسي باعتباره قضية سياسية عند بعض المثقفين | **180** |
|  | التسامح االسياسي باعتباره قضية سياسية عند بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية | **180** |
|  | **رابعا: رؤية أفراد عينة المقابلة لآلية تحقيق التسامح السياسي** | **181** |
|  | آلية تحقيق التسامح السياسي عند الأحزاب | **181** |
|  | آلية تحقيق التسامح السياسي عند بعض مؤسسات المجتمع المدني | **182** |
|  | آلية تحقيق التسامح السياسي عند بعض المستقلين | **183** |
|  | آلية تحقيق التسامح السياسي عند بعض المثقفين | **183** |
|  | آلية تحقيق التسامح السياسي عند بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية | **184** |
|  | **خامسا: رؤية أفراد عينة المقابلة لدور الخطاب الديني في الحياة السياسية (1990- 2010)م** | **184** |
|  | دور الخطاب الديني في الحياة السياسية (1990-2010)م عند الأحزاب | **184** |
|  | دور الخطاب الديني في الحياة السياسية (1990- 2010)م عند بعض مؤسسات المجتمع المدني | **186** |
|  | دور الخطاب الديني في الحياة السياسية (1990-2010)م عند بعض المستقلين | **188** |
|  | دور الخطاب الديني في الحياة السياسية (1990-2010)م عند بعض المثقفين | **188** |
|  | دور الخطاب الديني في الحياة السياسية (1990-2010)م عند بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية | **188** |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **م** | **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
|  | **سادسا: رؤية أفراد عينة المقابلة لدور التعصب في خلق الأزمات السياسية(1990-2010)م** | **189** |
|  | دور التعصب في خلق الأزمات السياسية منذ (1990- 2010)م عند الأحزاب | **189** |
|  | دور التعصب في خلق الأزمات السياسية منذ (1990- 2010)م عند بعض مؤسسات المجتمع المدني | **191** |
|  | دور التعصب في خلق الأزمات السياسية منذ(1990- 2010)م عند بعض المستقلين... | **192** |
|  | دور التعصب في خلق الأزمات السياسية منذ(1990- 2010)م عند بعض المثقفين | **192** |
|  | دور التعصب في خلق الأزمات السياسية منذ(1990-2010)م عند بعض الشخصيات الاجتماعية | **193** |
|  | **سابعا: رؤية أفراد عينة المقابلة لمبررات التعصب** | **193** |
|  | **التعصب السياسي** | **193** |
|  | **التعصب الطائفي** | **193** |
| (1-أ) | مبررات التعصب السياسي عند الأحزاب | **193** |
| (1-ب) | مبررات التعصب الطائفي عند الأحزاب | **194** |
| (2-أ) | مبررات التعصب السياسي عند بعض مؤسسات المجتمع المدني | **195** |
| (2-ب) | مبررات التعصب الطائفي عند بعض مؤسسات المجتمع المدني | **196** |
| (3-أ) | مبررات التعصب السياسي عند بعض المستقلين | **197** |
| (3-ب) | مبررات التعصب الطائفي عند بعض المستقلين | **197** |
| (4-أ) | مبررا ت التعصب السياسي عند بعض المثقفين | **197** |
| (4-ب) | مبررات التعصب الطائفي عند بعض المثقفين | **198** |
| (5-أ) | مبررات التعصب السياسي عند بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية | **198** |
| (5-ب) | مبررات التعصب الطائفي عند بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية | **198** |
|  | **ثامنا: رؤية أفراد عينة المقابلة للشروط اللازم توافرها لتحقيق مناخ سياسي يقبل باختلاف الرأي و الاعتقاد** | **199** |
|  | الشروط اللازم توافرها لتحقيق مناخ سياسي يقبل باختلاف الرأي والاعتقاد عند الأحزاب | **199** |
|  | الشروط اللازم توافرها لتحقيق مناخ سياسي يقبل باختلاف الرأي و الاعتقاد عند بعض مؤسسات المجتمع المدني | **200** |
|  | الشروط اللازم توافرها لتحقيق مناخ سياسي يقبل باختلاف الرأي و الاعتقاد عند بعض المستقلين | **201** |
|  | الشروط اللازم توافرها لتحقيق مناخ سياسي يقبل باختلاف الرأي و الاعتقاد عند بعض المثقفين | **202** |
|  | الشروط اللازم توافرها لتحقيق مناخ سياسي يقبل باختلاف الرأي و الاعتقاد عند بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية | **202** |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **م** | **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
|  | **تاسعا: رؤية أفراد عينة المقابلة لأسباب غياب التسامح السياسي** | **203** |
|  | أسباب غياب التسامح السياسي عند الأحزاب | **203** |
|  | أسباب غياب التسامح السياسي عند بعض مؤسسات المجتمع المدني | **204** |
|  | أسباب غياب التسامح السياسي عند بعض المستقلين | **206** |
|  | اسباب غياب التسامح السياسي عند بعض المثقفين | **206** |
|  | أسباب غياب التسامح السياسي عند بعض الشخصيات الاجتماعية و السياسية | **206** |
|  | **الفصل السابع**  **حالات اللاتسامح** | **207-229** |
|  | **أولا: الحراك الجنوبي** | **209** |
|  | **ثانيا: جار الله عمر** | **212** |
|  | **أفكاره حول التسامح السياسي** | **213** |
|  | **الديمقراطية** | **213** |
|  | **التعددية السياسية** | **214** |
| **ج-** | **المصالحة** | **214** |
|  | **خطوات المصالحة** | **216** |
|  | **2-أسباب اغتياله** | **217** |
|  | **ثالثا: حالة الصراع في صعده** | **2220** |
|  | **رابعا: حرية الرأي و التعبير** | **227** |
|  | **الفصل الثامن**  **النتائج و التوصيات** | **230-242** |
|  | **أولا: النتائج** | **231** |
|  | **نتائج استمارة الاستبيان** | **231** |
|  | **نتائج المقابلات** | **240** |
|  | **ثانيا: التوصيات** | **242** |
|  | **قائمة المراجع** | **245** |
|  | **الملاحق** | **254** |